إستراتيجية التنمية المستدامة بالمجالات الهامشية الجبلية : جماعة رأس القصر بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي نموذجا

محمد حق[1]، محمد شوقي[2]

[1]باحث في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله_ فاس-المغرب

[2] أستاذ باحث بشعبة الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس ، مختبر التراب والتراث والتاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس-المغرب

ملخص: تهدف الإستراتيجية التنموية إلى الرفع من القدرة التنافسية لبعض المجالات التي ظلت مهمشة كالجماعة الترابية رأس القصر بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، وذلك عن طريق تنمية مواردها الترابية وتحسين ظروف العيش بها، رغبة في تقليل الفوارق بين المجالات الجغرافية داخل هذه المنطقة وفيما بين فئات المجتمع؛ شريطة أن يتماشى الرفع من المستوى الإنتاجي مع الاستدامة التي لا يمكن أن تتحقق إلا بحضور البعدين الاجتماعي والبيئي.

إن الاستدامة تشمل أبعاداً متعددة، ضمنها البعد الاقتصادي الذي يتمثل في النماء والإنتاج؛ وهو هدف صار صعب التحقيق من دون الجمع بين تشجيع هام للاستثمار الخاص،مع مراعاة استمرار حضور قوي للدولة. وضمنها أيضا يحتل البعد الاجتماعي موقعاً أساسياً، لأن التقليل من الفوارق الاجتماعية يضمن تحقيق التوافق والتعاضد. كما أن البعد الثقافي ضمان للتنوع. أما تطوير الموارد الطبيعية والحد من استهلاكها المفرط والحفاظ على الأوساط البيئية وعلى التنوع الايكولوجي فهي أبعاد أساسية لضمان النشاط البشري بشكل متوازن ومندمج على جميع المستويات في إطار منظور من العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية التنموية، الجماعة الترابية رأس القصر، الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، الموارد الترابية- العدالة بين الأجيال.

The sustainable development strategy in marginalized mountainous areas, case of the Ras Laksar commune in the northern eastern Middle Atlas

Abstract : The Development Strategy aims to increase the competitiveness of certain still marginalized areas, such as the Territorial Commune, Ras Laksar in the Northern Eastern Middle Atlas, by

developing their territorial resources and improving the living conditions of their population, in order to reduce the disparities between the geographic areas of the region and social categories. Productivity improvement must be compatible with sustainability, which can only be achieved in the presence of social and environmental dimensions, by developing their territorial resources and improving the living conditions of their population, in order to reduce the disparities between the geographical areas of the region and the social categories. Productivity improvement must be compatible with sustainability, which can only be achieved in the presence of social and environmental dimensions.

Sustainability and continuity have several dimensions. This is essentially an economic dimension of development and production, an objective which is difficult to achieve without significant encouragement for private investment, given the strong presence of the state. the social dimension is a key element, because the reduction of social inequalities ensures compatibility and synergy, the cultural dimension guarantees diversity. the development of natural resources, the reduction of their excessive consumption and the preservation of the environment and biological diversity are essential to ensure a balanced and integrated human activity at all levels in a perspective of equity between current generations,and future.

Keywords: Development strategy - territorial commune of Ras Laksar - the Northern Eastern Middle Atlas - territorial resources - intergenerational justice.

مقدمة

اعتبارا لالتزامات المغرب ومساهماته في المجهوذات المبذولة في مجال البيئة والتنمية المستدامة إلى جانب المجتمع الدولي. فقد اتخذ شعار الحفاظ على موارده الترابية بتبني التنمية المستدامة كخيار استراتيجي في إطار مقاربة ترابية شمولية. ويتجلى ذلك في التركيز على تنويع الأنشطة الاقتصادية عامة، والتكيف مع ظروف الوسط الطبيعي والمحيط الثقافي للسكان وإعطاء أهمية خاصة لمقومات الهوية المحلية من عادات وتقاليد وقيم وأعراف ومهارات وكذا للخصوصيات المحلية الفريدة من غابات ووحيش ومنتوج حرفي أصيل... لكون هذه الموارد الترابية من شأن تعبئتها بفعالية أن يسهم في تفعيل دينامية التنمية المحلية المستدامة.

تقع الجماعة الترابية رأس القصر داخل المنظومة المجالية للأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، ضمن جهة–الشرق (شكل 1). فهي تمتد على مساحة 549 كلم^2، بساكنة مهمة يطغى عليها فئة الشباب بلغت 11308 نسمة ، حسب إحصاء 2004. يتشكلون من قبيلتين هما :قبيلة أهل تايدة وقبيلة ايت جلداسن . أغلب السكان يتكلمون اللغة الأمازيغية. ويعتمد السكان على الزراعة المعاشية وتربية الماشية. رغم أن المساحة الصالحة للزراعة لا تمثل سوى 5102 هكتار أي بنسبة 9.57%، ومعظم هده المساحة بورية بحوالي 3591 هكتار أي بنسبة 70.38% من المساحة الصالحة للزراعة. بينما يصل عدد رؤوس الماشية في الجماعة إلى 27400 رأس(التصميم الجماعي للتنمية لجماعة رأس القصر، 2015).

شكل 1: جماعة راس القصر ضمن المجال الوطني، الجهوي، والمحلي.

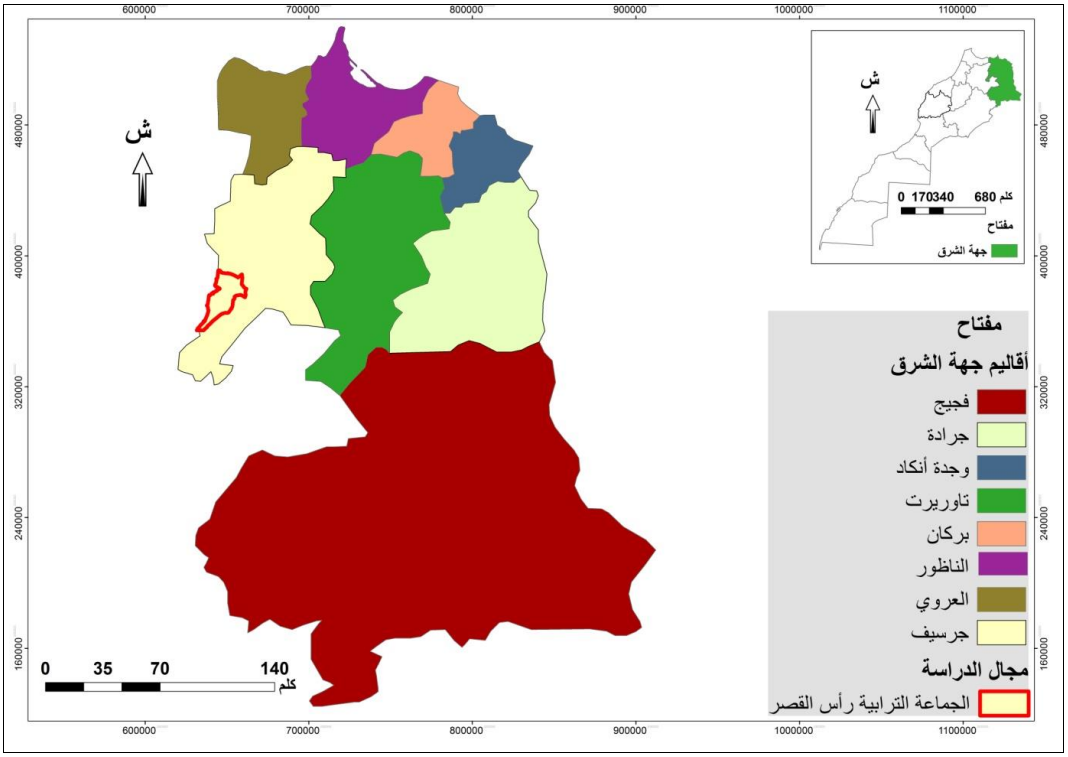

المصدر: خريطة المغرب بتصرف

تزخر هذه الجماعة بموارد ترابية قل نظيرها، منها ما هو طبيعي ويتمظهر في البنية الجيولوجية التي أفرزت تنوعا على مستوى التضاريس، ونوعية التربة وطبيعة المناخ السائد. هذه العوامل جعلت المنطقة تتوفر على موارد مائية مهمة إما جوفية أو سطحية على شكل عيون أو وديان دائمة الجريان (واد البارد، واد زبزيط). وفرة الموارد المائية أفرز بدوره ثروة غابوية متنوعة من حيث الأصناف والتشكيلات النباتية وكذا الوحيش.

بالإضافة إلى الموارد الطبيعية السالفة الذكر، هناك موارد لا تقل أهمية عن الأولى تتجلى في التراث الثقافي والتاريخي الذي يعبر عن الذاكرة التي تشكلت لدينا عن الحقب الماضية

(ثقافية، مهارات وأساليب العيش، سكن قروي...).هذه الموارد تجعلنا نطرح مجموعة من التساؤلات حول هذا المجال الهامشي بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي.

إشكالية الدراسة

تزخر الجماعة الترابية رأس القصر المتمركزة بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي بموارد طبيعية وبشرية مهمة، إلا انها تعرف تأخرا واضحا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، نتيجة عدة عوامل نذكر منها : الضغط المكثف على الموارد الطبيعية (الغابة، الماء، التربة...) مما سبب تراجعا مهولا لهذه الموارد ، في ظل غياب موارد بديلة وفشل تدخل الدولة بالمنطقة. فما هي أهم الموارد الترابية بالجماعة القروية راس القصر ؟

- ما هي الإكراهات الطبيعية، البشرية والبيئية في هذا المحيط عندما تطرح مسألة الاستدامة في التنمية وتوازنها الجهوي و المحلي ؟ لأن بعض دواوير الجماعة تعيش مشكل العزلة وبدرجات متفاوتة، وهي في حاجة إلى الطرق والماء الشروب والكهرباء،كما تعرف نقصا واضحا في التجهيزات الاجتماعية.

فروض الدراسة

سننطلق في مقاربتنا لهذا الموضوع من الفرضيات الأساسية التالية :

-توفر المنطقة على رصيد غني ومتنوع من الموارد الترابية التي تشكل عنصرا إيجابيا بالنسبة للتنمية، من شأن تعبئتها بالفعالية والنجاعة في إطار أشكال جديدة من التنظيم والإنتاج، أن تساهم في النهوض بتنمية المنطقة.

-إنطلاقا من ضمان انخراط كل الفاعلين المحليين والمتدخلين المعنيين بالمسألة التنموية بالمنطقة، وذلك من خلال حسن تدبيرهم لإمكانات المجال الترابي وفق آليات ومقاربات جديدة، أساسها إدماج الساكنة المحلية في مسلسل بناء التنمية المحلية، يمكن تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

منهجية الدراسة

لقد اعتمدنا في إنجاز هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات، و التقارير التي لها علاقة بالموضوع وكذا الإطلاع على مجموعة من الوثائق الإدارية كالتصميم المحلي للتنمية الخاص بالجماعة، بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة وتفنيد الفروض أو تأكيدها، حيث تم تحليل المعلومات وتمثيلها بيانيا وطبوغرافيا، وإدراج مجموعة من الصور حول بعض الظواهر المجالية المتعلقة بإشكالية العمل بإتباع منهجية عمل وتصميم واضح المعالم ، معتمدين في ذلك على وسائل بحث متعددة.

وسائل الدراسة

اعتمدنا في تهيئة هذه الدراسة على وسائل بحث متنوعة كالإحصائيات الرقمية والتصاميم المعتمدة من طرف الجهات الرسمية، وكذا اعتماد برامج معلوماتية لإنجاز البيانات كبرنامج EXCEL وبرنامج لإنجاز الخرائط *ArcGIS*.

1.تشخيص الموارد الترابية بجماعة رأس القصر

يقصد بالموارد الترابية **Les ressources territoriales** كل الأشياء المادية الملموسة التي توجد بمجال معين، والتي هي نتاج لتاريخ طويل وتراكمات سابقة في أساليب الاستغلال، بل ويشمل حتى الأشياء غير المادية والتي تتجلى في نوع التنظيم الاجتماعي المحلي. ومن هذا المنطلق يمكن أن نؤكد على أن الموارد الترابية هي متعددة ويمكن تقسيمها إلى موارد نوعية **Ressources génériques** وموارد خاصة **Ressources spécifiques .** كما يمكن تصنيفها حسب أصلها إلى موارد طبيعية (مورد مائي، مورد غابوي، مورد التربة، مورد معدني...) أو هي نتيجة لسلوكات ثقافية ومهارات مجتمعية (هندسة معمارية حضرية وقروية، صناعة تقليدية، ثقافة شعبية...) أو تحويل لموارد طبيعية وجعلها موارد ترابية (صناعات فلاحية ـ غذائية، صناعات خشبية، صناعة الرخام....) أو موارد تراثية (آثار، أسواق قروية أسبوعية ، مواسم دينية...) ، (الخزان بوشتى، 2011). حيث تضم جماعة رأس القصر العديد من الموارد الترابية تختلف من حيث كميتها ونوعيتها من أهمها: الموارد الطبيعية، وموارد التراث التاريخي و الثقافي.

1.1. الجماعة الترابية رأس القصر مجال هامشيي بموارد طبيعية متنوعة وجب الحفاظ عليها لضمان استمراريتها

تتوفر الجماعة على وحدات تضاريسية متميزة منها : الجبال والتي تغطي 62,94 % من مجموع مساحة الجماعة و السهول و الهضاب بنسبة 06, 37 %، إذ تعتبر الجبال من أهم التضاريس حيث يبلغ ارتفاع جبل تايدة 1500 متر، أما جبل إغفكر فيبلغ ارتفاعه 1300 متر، هذا النوع من التضاريس أفرز مناخ ذو طابع متوسطي ، مما جعل المنطقة تحظى بغابات شاسعة وتربة متنوعة ومياه وافرة عذبة منها السطحية (واد البارد، واد زبزيط) والجوفية، مما شجع على تواجد نسبة مهمة من الوحيش.

الصورة 1 : مشهد جبلي عام من أقصى جنوب الجماعة يبرز أهم الموارد الطبيعية (مارس،2019)

رغم تنوع الموارد الطبيعية، إلا أنها أصبحت في السنوات الأخيرة تعرف تدنيا خطيرا لما تتعرض له من استغلال مفرط من طرف الساكنة المحلية، من اجتثاث للغابات الذي سبب بشكل مباشر في تراجع موارد أخرى ذات ارتباط وثيق بهذا المورد الحيوي كالوحيش بكل أنواعه، وكذا انجراف التربة. كما أن الموارد المائية أصبحت مهددة بالتلوث وإن كان ضئيلا في هذه المرحلة إلا أنه يرتقب أن يتضاعف.

يعد الحفاظ على الموارد الطبيعية في صميم أولويات التنمية المستدامة؛ فأي مقاربة تنموية لا تراعي أحقية الجيل القادم في الاستفادة من الموارد الطبيعية شأنه في ذلك شأن الجيل الحاضر، تعتبر مرفوضة مهما حققت من نتائج مادامت لم تراعي البعد البيئي. لذلك يجب إدماج الجانب البيئي في المعادلة التنموية بجماعة رأس القصر خصوصا إذا ما تعلق الأمر بتنمية الموارد الطبيعية.

إن الاستنزاف القوي والتدهور البيئي الخطير الذي أصبحت تعاني منه الموارد الطبيعية بكل أصنافها على مستوى جماعة رأس القصر، يستلزم تبني برنامج للإعداد يوفق بين متطلبات التنمية من جهة، وشروط الحفاظ على التوازنات البيئية من جهة أخرى، كما يجب إشراك السكان بشكل أساسي إلى جانب المجتمع المدني والسلطات المحلية في أي مقاربة تنموية بالمنطقة. وهذا ما لن يتم إلا بتغيير سلوكيات ومواقف الأفراد تجاه هذا المحيط نحو الاتجاه الصحيح، بما يساعد على حماية الأحياء الفطرية، نباتية كانت أو حيوانية من أجل استمرارية التنوع البيولوجي الذي لا غنى عنه للحفاظ على مسيرة الحياة، بهدف تفادى الإضرار بها والعمل على حمايتها وصيانتها من خلال الحد من التلوث المائي والهوائي أو أي استغلال جائر لهذه الأحياء لتجنب تدهورها وانقراضها.

بالإضافة لهذه الموارد الطبيعية، تزخر المنطقة بموارد لا تقل أهمية عن سابقتها تتمثل في موارد التراث التاريخي-الثقافي.

2.1 موارد التراث التاريخي- الثقافي إضافة نوعية للموارد الترابية بالجماعة لابد من رد الاعتبار لها

أصبح التراث كمورد ترابي يحظى باهتمام متزايد في السنين الأخيرة نظرا للبعد التنموي الهام الذي يحمله ويتمثل داخل الجماعة في :السكن التقليدي ذو الخصوصيات المحلية، الصناعة التقليدية المتمثلة في صناعة النسيج المنزلي، ووجود أضرحة كضريح سيدي بيوسف وسيدي امبارك، وكذا الفلكلور الشعبي "أحيدوس".

الصورة 2 : نموذج للسكن القروي من دوار إيجلي بالجماعة (أبريل 2019)

إن التراث لا يختزل في بعده الجمالي أو الرمزي، وإنما له أيضا في بعده الاقتصادي. وتثمينا لما قلناه فإن مورد التراث التاريخي والثقافي بجماعة رأس القصر، لازال يعاني إجحافا كبيرا على أكثر من مستوى، فلا هو يحظى بالاهتمام اللازم على مستوى الترميم والمحافظة ولا هو يقع في صلب المخططات الاقتصادية أو التنموية، رغم كل ما تختزنه المنطقة. لذا يجب المحافظة عليه باعتباره جزءا من الهوية، وفي نفس الوقت تحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقا منه بإدماجه في الحركية السياحية، وبالتالي توفير عائدات إضافية للمنطقة.

لقد أضحى تدبير التراث المعماري والثقافي في وقتنا المعاصر، من المواضيع المطروحة بحدة للنقاش والتداول. بحيث أننا أصبحنا في مواجهة أسئلة كبرى من قبيل هل المحافظة على النسيج التاريخي والعمراني وترميمه، يشكل عبئا على ميزانية الجماعات المحلية أو عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية؟.

يتعلق الأمر في البداية بضرورة تجاوز ذلك التصور التقليدي الخاطئ للتراث، والمترسخ لدى المجتمع والفاعلين على حد سواء، والذي يربط التراث بمسائل ثانوية لا تتجاوز حدود الانفعال والتأثر التي لها علاقة بتزجية أوقات الفراغ، ومن ثمة الانتقال إلى مرحلة يؤمن فيها الجميع بأن التراث يمكن أن يشكل نشاطا اقتصاديا بامتياز. وقد راكمت الساكنة المحلية بالجماعة الترابية رأس القصر عبر تاريخها معارف محلية غنية أصيلة تشكل في حد ذاتها طاقات تنموية قوية يمكن تعبئتها لتفعيل دينامية التنمية المحلية. وهذا ما لن يتأتى إلا بـ:

-إدراج تراث المنطقة ضمن مسلسل التنمية وتوعية السكان بأهميته.

-تأسيس جمعيات للنهوض بالسكن التقليدي وتنميته.

-رد الاعتبار للسكن التقليدي عموما والإقامات المخزنية خصوصا تلك التي تؤرخ للفترة الاستعمارية .

-الاحتفاظ بمعاصر الزيتون التقليدية إلى جانب المعاصر العصرية.
-التدخل من طرف الجمعيات التفافية بالجماعة لرد الاعتبار للفلكلور الشعبي "أحيدوس" وخصوصا للشعراء لتشجيع هذا الموروث على البقاء والاستمرارية لكونه يمثل ثقافة الأجداد.
أصبح التراث التاريخي الثقافي في الآونة الأخيرة يلعب دورا مهما في النهوض بالقطاع السياحي على وجه الخصوص لما يمثله من جذب للزوار، غير أن الجماعة الترابية رأس لقصر تحاول جاهدة تنويع مصادر الدخل وذلك بتأهيل كل الموارد الترابية بشكل متواز لتحقيق قفزة نوعية نحو استدامة هذه الموارد.

2 . إستراتيجية تثمين وتأهيل الموارد الترابية من أجل تنمية مستدامة بالجماعة

تهدف الإستراتيجية التنموية بالجماعة الترابية رأس القصر بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي إلى الرفع من القدرة التنافسية لهذا المجال الذي ظل مهمشا، وذلك عن طريق تنمية موارده االترابية وتحسين ظروف العيش به، رغبة في تقليل الفوارق بين المجالات الجغرافية للمنطقة ومكونات المجتمع.وهذا ما لن يتأتى إلا باعتماد نظرة شمولية وإشراك السكان في التنمية.

1.2 اعتماد المقاربة التشاركية كأساس لتنمية القطاعات الاقتصادية

بدأ مفهوم التنمية التشاركية منذ الثمانينيات من القرن الماضي يحتل حيزاً هاماً في الأدبيات الدولية. وقاد نقد النماذج التنموية السائدة القائمة على برامج التقويم الهيكلي ذات البعد المالي الغالب إلى الوقوف على فشل سياسات مفروضة من أعلى، ليتبين أن الحق في التنمية يبدأ بحق كل شعب في اختيار نموذجه التنموي، مما يفرض تحديد السياسة العمومية في هذا المجال بناء على ديناميات داخلية وتعبئة شرائح المجتمع المعني. فعدم الأخذ بعين الاعتبار لأهداف الساكنة المحلية يدفع الناس للتعامل بفتور وأحياناً بتمرد على قرارات وخيارات الأجهزة المركزية، التي كثيراً ما اختارت التضحية بمصالح المنتجين من أجل مردودية حسابية مباشرة، مما عمق هوة الثقة بين الدولة والمنتجين المحليين. فلسفة المقاربة التشاركية تتمثل في تمكين المواطنين من صلاحية المبادرة والقرار في تحديد وتفعيل البرامج التي تهم مستقبلهم. هذا يعني أن تعترف الحكومات والمنظمات المعنية بالفلاحين والعمال كفاعلين في مسلسل التنمية، كشركاء وليسوا كموضوع فقط للعملية. لا تشارك إذن إلا في إطار علاقة شراكة وعلاقات تعاقدية بين الساكنة المعنية وباقي الفاعلين(مهاجر الفيلالي عزيز، 2013).
وفي ظل هذه المستجدات تم تأسيس عدة جمعيات بالجماعة القروية راس القصر للنهوض بالتنمية المحلية في جل الميادين من بينها القطاع الفلاحي.

1.1.2 دعم القطاع الفلاحي باعتباره أساسيا بالجماعة

يعتبر القطاع الفلاحي بمثابة النشاط الرئيسي لساكنة جماعة رأس القصر، لذلك يجب دعمه وتأهيله ليستجيب لحاجيات السكان لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك بالتركيز على القدرات والإمكانيات الطبيعية والبشرية مما يدعو إلى تبني سياسة تنموية قائمة على التشارك وتظافر الجهود من طرف كل المتدخلين بالقطاع وذلك بتوفير الدعم المالي للتنمية الفلاحية من خلال جلب الاستثمارات في المجال الزراعي، إرشاد الفلاحين وتوعيتهم ، تشجيع السقي وتوسيع

الأراضي المسقية ، إعادة النظر في البنية العقارية، تعزيز المنطقة بمغروسات جديدة، والعناية بقطاع الماشية.

وأمام هذا الوضع فالرفع من الإنتاج الزراعي يجب إدراجه ضمن إستراتيجية تنموية تكون غايتها قبل كل شيء الرفع من المردودية وتحسين وضعية المزارعين وذلك بتغيير سلوكهم عن طريق إدراجهم وإشراكهم في المسار التنموي، عبر إرشادهم طيلة الموسم الزراعي، وبإعداد برنامج الإرشاد والتوعية لهم، إضافة إلى ما يتوفرون عليه من خبرة نتيجة ممارستهم لهذا النشاط، ولاستغلال الأراضي الزراعية استغلالا أمثل وعقلاني، يجب إرشاد الفلاحين ودعمهم باستعمال وسائل عصرية في الاستغلال، وذلك بتقديم المعرفة الأساسية لهم بخصوص أنواع البذور المستعملة والملائمة للتربة بالمجال، وطرق الحرث وأوقاته حسب الظروف المناخية، وأنواع الأسمدة التي ينبغي استعمالها وكمياتها وأوقاتها، وكذا طرق تخزين المحاصيل الزراعية ونوعية الأدوية اللازمة لذلك، كما يجب بذل الجهود لنشر المكننة الزراعية بأسعار منخفضة. لكن هذه الإجراءات تبقى غير كافية مالم يتم توسيع الأراضي المسقية بالمنطقة. حيث تعرف هذه الأخيرة بالجماعة بضيق مجالها ومحدودية إنتشارها، بسبب ضعف تعبئة الموارد المائية. لذا قامت الدولة بشراكة مع بعض بلدان الاتحاد الأوروبي وبعض الجمعيات التنموية بالمنطقة بتشجيع السقي للرفع من الإنتاج الزراعي بالجماعة وذلك بإنجاز مجموعة من السواقي. حيث تم إنجاز 3 سواقي بكل من دواوير أولاد إدريس تغماتين، سيدي مبارك وتفراسين الغيران.كما يوضح ذلك الجدول 1.

جدول 1 : السواقي المنجزة بالجماعة

اسم الساقية	المساحة المسقية "بالهكتار"	طول الساقية "بالمتر"	تكلفة الإنجاز "بالدرهم"	تاريخ الإنجاز	التمويل
أولاد إدريس تغماتين	108	2957	2677679.90	من 2000/07/18 إلى 2003/3/28	- وزارة الفلاحة والصيد البحري 20%. - الوكالة الفرنسية للتنمية 70%. - جمعية مستعملي مياه السقي أمزاغرو 10%
سيدي مبارك	90	3000	1313246.00	من 2002/01/18 إلى 2003/10/21	- وزارة الفلاحة والصيد البحري 20% - الوكالة الفرنسية للتنمية 70%.

					- جمعيـــــــة مســتعملي ميــاه السقي 10%
تفراســين الغيران	90	2761.50	1280343.38	من 2007/11/16 إلـــــــــى 2008/07/04	- وزارة الفلاحـة والصيد البحري 20% - البنك الألمـاني للتنمية 70%. - جمعيـــــــة مســتعملي ميــاه السقي 10%

المصدر :المديرية الإقليمية للفلاحة بجرسيف، 2019

يتبين من خلال الجدول 1 أن عدد السواقي المنجزة غير كافية لعدم تغطيتها لكل الأراضي الصالحة للزراعة. كما أن تمويل هذه المشاريع السقوية غالبا ما يتم من طرف أبناك أوروبية في حين تبقى مساهمة الوزارة المعنية بالقطاع ضعيفة، لذا يجب إنجاز السواقي بشكل كامل بالمنطقة مع السدود لتجميع المياه هذا فيما يتعلق بالمناطق السقوية المتواجدة على طول وادي زبزيط ومللوا.

الصورة 3 : نموذج الساقية المنجزة بالمنطقة السقوية أمزاغرو وتغماتين (أبريل 2019).

أما في ما يخص الأراضي البورية فيجب على الجهات المعنية وضع برنامج السقي الصغير والمتوسط بجلب المياه من الوادين أو بمنح قروض على المدى البعيد للفلاحين لتشجيعهم على حفر الآبار واقتناء وسائل الري الحديثة، كما يجب إعادة النظر في البنية العقارية.إذتعتبر الملكية العقارية ركيزة تقوم عليها أغلبية المجتمعات الزراعية إلى يومنا هذا (بلفقيه محمد،

1988) ، فالزراعة تعاني بالمنطقة من صغر الملكيات وتفتتها، مما يشكل عائقا أمام تطوير التقنيات والأساليب الزراعية الحديثة، وانطلاقا من دور هذه الأخيرة في الرفع من المردودية فإنه أصبح من الضروري إعادة النظر في البنية العقارية، وذلك عن طريق ضم استغلاليات صغيرة في تعاونيات زراعية مع ضمان نصيب كل مساهم، ولتحقيق هذه الغاية لا بد من تحسيس وإقناع المزارعين بأهمية العمل الجماعي،ووضع تحفيزات مشجعة، كتسهيل المساطر الإدارية وإعادة النظر في بعض القوانين المنظمة للتعاونيات الفلاحية. وكذا التدخل الإستعجالي لإخراج الأراضي الجماعية من وضعية الجمود التي تعرفها. بالإضافة إلى الزراعة تتوفر الجماعة على ثروة حيوانية لا بأس بها، تساهم في إنعاش دخل المزارع، لكن القطاع يعاني بدوره من ضعف المردودية، مما يستدعي تدخل الجهات المسؤولة وتضافر الجهود بين كل الفاعلين، للنهوض بهذا القطاع وذلك عبر:

-هيكلة المراعي وصيانتها وتوسيع مساحتها عن طريق غرس شجيرات علفية من نوع الكروش وحمايتها من الرعي الجائر بتنظيم الرعي.

-الاعتناء بالقطعان عن طريق تحسين النسل، وإدخال أصناف جديدة ذات مردودية عالية كالنوع الهجن.

-تشجيع تربية الماشية داخل إسطبلات عصرية بالنسبة للأبقار، أو توسيع ذلك ليشمل الأغنام والماعز وتوفير الإرشادات اللازمة للمربين.

-إنشاء مراكز بيطرية بالجماعة لتقوم بدورها في العناية بالقطعان، حيث أن الجماعة لا تتوفر على أي مركز بيطري لحد الآن، مما يضطر المربين إلى التوجه إلى مدينة جرسيف. إذا سمحت لهم الظروف المادية لعلاج قطعانهم.

-تشجيع الزراعة العلفية كالفصة وغيرها لتوفير الكلأ للأبقار والأغنام ومختلف أنواع الماشية مع نهج سياسة تسمين الأبقار بتشجيع المربين على اقتناء المنتوجات العلفية المصنعة الخاصة بالتسمين، خصوصا بالنسبة للأبقار.

لن تتحقق هذه الخطوات إلا بتقديم قروض على المدى البعيد للمربين لتحفيزهم وتشجيعهم وذلك بغية الرفع من المر دودية في أفق تحقيق تنمية شاملة بالمنطقة وهذا لن يتحقق إلا بتنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2.1.2 هيكلة البنيات التجارية والخدماتية

يتسم الإنتاج الفلاحي بالضعف نظرا لتأثره بالتقلبات المناخية وعدم قدرته على سد حاجيات السكان المحليين، لذلك فمن الضروري تشجيع الأنشطة الغير الفلاحية وخصوصا التي تتلاءم مع خصوصيات المنطقة كالتجارة، لسد الخصاص الناجم عن القطاع الفلاحي، والمساهمة ما أمكن في تنمية اقتصاد الجماعة. إلا أن القطاع التجاري بالمنطقة تطغى عليه سمة العشوائية في التدبير، مما يجعله غير قادر على المساهمة الفعالة في عملية التنمية المنشودة بالجماعة مما يستدعي التدخل في القطاع وذلك ب:

- توفير التجهيزات الأساسية واللائقة بمعظم الدكاكين ،كما يجب أن تخضع المواد الاستهلاكية للمراقبة سواء على مستوى الأسعار أو الجودة.

- توفير التجهيزات الضرورية من داخل السوق الأسبوعي لإثنين زبزيط وتنظيم مرافقه .
- تقليص الضرائب على التجار الصغار ومساعدتهم على تجهيز الدكاكين بالسلع والبضائع الضرورية.
- إصلاح الطرق والمسالك الرابطة بين السوق والدواوير المجاورة.

يجب تظافر جهود كل الفاعلين لتلعب التجارة دورها من داخل الجماعة وتساهم في تحقيق إقلاع إقتصادي إلى جانب باقي القطاعات. غير أن النهوض بالتنمية الشاملة يتطلب لا محالة تنمية الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية بالجماعة.

2. 2 تنمية البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بالجماعة

تتسم الأرياف بتردي أوضاعها غالبا بافتقارها للبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات السوسيو تربوية، مما يهدد مستقبل الساكنة القروية، وفي ذات الوقت الاقتصاد الوطني المرتكز أساسا على الفلاحة. كما تهدد الحواضر المغربية بالنظر إلى ما يفرزه هذا التدهور والتردي من تصاعد لوتيرة الهجرة نحوها وما يصاحب ذلك من مشاكل، الشيء الذي يلزم كل مقاربة يراد لها أن تتسم با لشمولية، بالإجابة على مجموع الإكراهات التي تفرضها ضرورة تحسين ظروف عيش ساكنة الأرياف وتوفير ماتحتاج إليه من حد أدنى من الخدمات الأساسية التي بإمكانها أن تكفل العيش الكريم وتليق بالإنسان (خلوق جمال ، 2009).

وتعد الجماعة الترابية رأس القصر من بين مناطق الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي التي تعرف تأخرا كبيرا في الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية. لذا يجب أن تتمحور التنمية حول الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية كالنهوض بالتعليم ومحو الأمية، توفير الخدمات الصحية الأساسية، دعم العمل الجمعوي، فك العزلة عن المناطق النائية، توفير الماء الصالح للشرب، الكهرباء، وتحسين ظروف حياة المواطن القروي.

تعتبر الشبكة الطرقية شرطا أساسيا لتحقيق أية قفزة تنموية في كل المجالات إلا أن العزلة والتهميش تعتبر من المشاكل التي عانت منها ولا تزال معظم التجمعات السكنية بالمجال الريفي المحلي لجماعة رأس القصر، فباستثناء الطريق الإقليمية رقم 5430 الرابطة بين تادرت و راس لقصر على طول 54 كلم، فان الجماعة تعرف بعض النقص فيما يتعلق بتعبيد بعض الطرق.

و لحل هده المعضلة وتدارك هذا النقص الحاصل في الطرق المعبدة ، فإن وزارة التجهيز قامت بتهيء مجموعة من الطرق الإقليمية، كتهيء الطريق الرابطة بين تادرت و راس القصر(بلفرح)، وبناء الطريق الإقليمية الرابطة بين جماعة مغراوة و رأس القصر . إلا أن هذه المجهودات تبقى غير كافية ما لم يتم فك العزلة عن جل الدواوير خصوصا المتمركزة جنوب الجماعة وذلك ب :

- تهيئة المسلك الطرقي الرابط بين دوار تامست و دوار أيت رحمون.
- فك العزلة على دواوير الصور وسيدي امبارك ببناء منشئة فنية على واد مللو بالمقطع المسمى افران.

-فك العزلة على دواوير تغزوت تغزة و تشتوين وذلك بإتمام المسلك الطرقي الغابوي المنجز من طرف إدارة المياه و الغابات.
- إنجاز دراسة تقنية للطريق الرابطة بين اسميو الفقاني و دواوير تاغزوت تغزة و تاشتوين.
- ربط دوار مسكرات بالطريق الاقليمية مغراوة راس القصر.
يبقى الضعف الكبير في الشبكة الطرقية بمثابة حجر عثرة أمام أي مشروع تنموي بالمنطقة مما يفرض وبإلحاح التسريع بإنجاز كل الطرق بالجماعة لتفعيل باقي برامج التنمية.
أما بخصوص الخدمات الاجتماعية فالأرياف المغربية تعرف تأخرا كبيرا في المجال الصحي، فالتجهيزات الصحية لازالت ضعيفة وغير كافية فهي عاجزة عن تلبية الحاجيات الراهنة للسكان. لذا فمن الضروري إيجاد إستراتيجية تنموية تقتضي تجنيد الإمكانات المحلية وبلورتها في المجال الاجتماعي، وذلك بتوفير حد أدنى من التجهيزات الصحية عن طريق فتح المركز الصحي المغلق بدوار اسميو الفوقاني، وتجهيز المركز الصحي المفتوح حاليا والوحيد بدوار تشريفت بالتقنيات الضرورية من تجهيزات وأدوية وأطر طبية وممرضين. كما يجب تكثيف برامج التلقيح والتخطيط العائلي، ومراقبة الحمل وتحسين ظروف الولادة والقيام بحملات تحسيسية لتوعية السكان بمسببات الأمراض وأعراضها، وتوفير الأدوية اللازمة وبصفة عامة فهذه الإستراتيجية ترمي إلى استدراك التأخر المهول بجماعة رأس القصر وذلك بتوفير مؤسسة للعلاج لكل 5854 نسمة على الأقل عوض 11708 نسمة المسجلة حاليا.

أما بخصوص قطاع التعليم فلا يختلف اثنان حول أهمية التعليم و أولويته في أي نهضة حضارية ، إذ يعتبر نقطة البداية لأي مشروع مجتمعي يروم النهوض و الرقي بالأمة ، و هذا ما أثبتته التجارب البشرية على مر العصور،حيث أن الأمم التي اهتمت بالتربية و التعليم و أعطته الأولوية و الأهمية اللازمة هي التي تقود العالم وتوجه بوصلته في مختلف المجالات الحياتية السياسية و الاقتصادية و الثقافية و العلمية... (خالدي عبد الغني، 2013).
وأمام الوضعية المتدهورة التي يعيشها قطاع التعليم بجماعة رأس القصر من حيث ضعف التجهيزات والمرافق،أصبح من الواجب على المسؤولين وضع إستراتيجية متكاملة وعاجلة تهدف إلى :
- تعميم التعليم بكل دواوير المنطقة عن طريق الزيادة في عدد المدارس بمعدل مدرسة لكل دوار.
- ربط جل المدارس بالكهرباء والماء الصالح للشرب وتجهيزها بالصرف الصحي.
- دعم التلاميذ المعوزين ماديا لتشجيعهم على متابعة الدراسة بتزويدهم بالكتب والأدوات المدرسية.
- إحداث دور للسكن بالنسبة للمعلمين وتزويد المجموعات المدرسية بالكتب.
- تفعيل دور جمعيات أباء التلاميذ.
- تطبيق سياسة إجبارية التعليم بالنسبة للأطفال البالغين سن التمدرس .
- وضع برامج ومناهج المقررات الدراسية تتلاءم ومحيط عيش التلاميذ.

لا يتجادل اثنان الآن حول كون التعليم أصبح هاجس الحكومة والرأي العام على السواء وأضحى إصلاحه مطلبا وحاجة لا محيد عنها وضرورة قصوى للدفع بعجلة التنمية . وهذا ما لن يتأتى إلا بتظافر جهوذ عدة شركاء.

2. 3 تفعيل دور الجماعة والمجتمع المدني في التنمية مع مراعات توجهات النموذج التنموي الجديد

إذا كان مفهوم السياسات العامة يطلق على القرارات التي يتخذها مجموعة من الفاعلين المعروفين، بهدف تحقيق مصلحة عامة (العزاوي وصال نجيب، 2001) ، فإنه يستبعد أولئك الذين قد يعملون من أجل إخراج سياسة عامة إلى الوجود تخدم مصالحهم، من هنا تأتي أهمية التعرف على مختلف الفاعلين في التنمية المستدامة.

وقد يصبح من الطبيعي أن يختلف دور الفاعلين في التنمية من مجتمع محلي إلى آخر، وبالتالي يصعب وضع نموذج موحد يمكن تطبيقه على كل الدول **(Echakudi M, 2004)** ولعل هذا هو الدافع الأساسي الذي يفرض علينا الأخذ بذلك التقسيم الشائع والمعمول به في مجال السياسات العامة، من تقسيم مختلف المتدخلين في منظومة التنمية إلى فاعلين رسميين وآخرين غير رسميين.

ترتبط التنمية المحلية بالقوى السياسية المحلية في إطار المجال السياسي للجماعات المحلية، وينص الفصل 30 من ظهير 1976 المنظم للجماعات المحلية على أن المجلس يتداول ليضمن للجماعات كامل نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (الأسعد محمد، 1999).

وفي سياق اللامركزية التي نهجتها الدولة في السنوات الأخيرة تم منح بعض صلاحيات تدبير الشأن المحلي للمجالس المنتخبة، فأصبحت تتمتع بالشخصية القانونية التي تمكنها من مباشرة أوراش التنمية بما يتماشى مع التوجهات المركزية (السعيد رشيد وآخرون، 2009)، إلا أنه مع ذلك لم تتمكن هذه المجالس في كثير من الأحيان من كسب رهان التنمية المنشودة لعدد كبير من الأسباب يمكن إجمالها في وجود سلطة الرقابة وضعف المستوى التعليمي للمنتخبين، إضافة إلى تفشي بعض السلوكيات التي تحول هذه المؤسسات إلى أوكار للرشوة والاغتناء غير المشروع.

إن تحقيق أهداف وغايات التنمية لن يتم إلا بإتاحة الفرصة للمشاركة السياسية الواسعة للساكنة المحلية وخصوصا الشباب في تدبير ومراقبة الشأن المحلي بصورة تحقق التطور والانضباط الذاتي للجماعة في سيرورتها التنموية، كما يجب أن تتم تلك المشاركة في سياق ديمقراطي يرتكز على الحرية السياسية وعلى تعدد المتنافسين على المقاعد التي تؤهل الفائز بها على الإمساك بسلطة التقرير في أمور الجماعة المحلية لتدبير مرافقها بمساعدة من رجال السلطة المحلية.

كما أن الجماعة الترابية رأس القصر اليوم بحاجة إلى خلق مجتمع مدني فاعل وداعم بشكل قوي للتنمية المستدامة. وهو ما يبقى رهينا بتجاوز الاختلالات وذلك من خلال :

- وضع إطار قانوني خاص بمنظمات المجتمع المدني العاملة في حقل التنمية ينظم علاقاتها بالدولة وبالجماعات المحلية ويحدد ميادين تدخلها، ويضفي الشفافية على عملها.

- المراقبة الصارمة للمشاريع المنجزة من طرف هذه الجمعيات.
- تحفيز جمعيات المجتمع المدني على التعهد بالقضايا التي لا يمكن للمجالس القروية ولا للمصالح الإدارية مواجهتها بالنجاعة اللازمة.
- تأسيس جمعيات نسوية تهتم بقضايا المرأة وتقوم بإشراكها في التنمية.

خاتمة

إن الضامن الأساسي لنجاح خطط تنمية واستمرارية الموارد الترابية ككل، والموارد الطبيعية بشكل خاص، هو إشراك السكان المحليين باعتماد المقاربة التشاركية بشكل أساسي، حيث سيتم القطع بشكل نهائي مع السياسات الماضوية ذات التوجه العمودي، باستبدالها بسياسات تنموية ذات التوجه الأفقي تكون الكلمة الأولى فيها للسكان للتعبير عن حاجياتهم الأساسية وتطلعاتهم المستقبلية، وإبداء آرائهم واقتراحاتهم، والدفاع عن مصالحهم وحماية مكتسباتهم ومواردهم.كما أنها فرصة بالنسبة للنخب المحلية لإبراز قدراتها في تسيير الشأن المحلي، وتطوير آليات دعم الأنشطة الاقتصادية والارتقاء بها، والانخراط الإيجابي في تفعيل الحكامة الجيدة في بعدها المحلي.

فلا يجب النظر إلى المجالات الهامشية بنظرة احتقارية باعتبارها ضعيفة من حيث معدلات نموها، بل هناك مجالات تختزن ثروات هائلة ينقصها التثمين واتاحة الفرص لها للنهوض وركوب قطار التنمية الفعلية.

لذا فقد أصبح نهج إستراتيجية تنموية مستديمة بالجماعة القروية راس القصر ضرورة ملحة للرفع من الشأن المحلي وخلق ظروف ملائمة لحياة أفضل للسكان. وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل والمعقلن لمختلف الموارد الترابية المتوفرة، خصوصا منها الموارد الطبيعية لذا يجب الحفاظ عليها وعدم استنزافها لما تلعبه من دورهام في تحقيق التوازن الإيكولوجي بالجماعة.

إن نجاح تنمية القطاعات الاقتصادية بالمنطقة رهين بالنهوض بكل القطاعات بشكل متوازي بإشراك السكان، مع الاهتمام بقطاع الفلاحة لكونه أساسيا في اقتصاد الجماعة، وإخراج قطاعات أخرى من الجمود الذي تعيش فيه.

وعموما فالوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة بالجماعة القروية راس القصر، أمر يبدوا بعيد المنال، لكنه ليس مستحيلا إذا ما تم إنخراط الكل من الدولة بمؤسساتها، القطاع الخاص، جمعيات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الساكنة المحلية.

قائمة المراجع:

1.الأسعد محمد (1999)، البيئة والتنمية القروية المستديمة بالمغرب : نماذج في جغرافية الأنظمة الريفية، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء.

2.الخزان بوشتى (2011)، التنمية الترابية بالمغرب : الرهانات، الاستراتيجيات والفاعلون، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،عدد 13.

3.السعيد رشيد ولحرش كريم (2009)، الحكامة الجيدة بالمغرب ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة ، عدد 6 ، طوب بريس، الرباط .

4.العزاوي وصال نجيب (2001)، السياسات العامة : حقل معرفي جديد، منشورات مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، بغداد.
5.بلفقيه محمد (1988)، أوليات في الجغرافية الزراعية، منشورات الشركة المغربية للنشر والتوزيع (صومابرو)، الدار البيضاء.
6.خلوق جمال (2009)، التدبير الترابي بالمغرب : واقع الحال ومطلب التنمية. مكتبة الرشاد، سطات.
7.عبد الغني خالدي (2013)، التعليم في المغرب ... إلى أين ؟ ، 2013/01/2.
8.مهاجر الفيلالي عزيز(2013)، المقاربة التشاركية"، 2013/02/11.
9.التصميم الجماعي للتنمية لجماعة رأس القصر، 2015.
10.المديرية الإقليمية للفلاحة بجرسيف، 2019 .
11.Echakudi M(2004), De la gouvernance a la gouvernance local. Revue R.M.U.D, 19.